بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء

الرقم ١٣م -٢٠٢٦ / ١٢٠٨٩
التاريخ ٢٢ / ذو الحجة / ١٤٤٧
الموافق ٢٠٢٦/٠٦/٠٨

معالـي
سماحـة
عطوفـة

التزاماً بالجدول الزمني لإعداد مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2027، وتحديد سقوف أولية لكل وزارة ودائرة ووحدة حكومية وسقوف المحافظات تمهيداً لإعداد بلاغ الموازنة العامة للسنة المالية 2027، وانسجاماً مع متطلبات الاصلاح المالي والاقتصادي وبهدف اتساق تقديرات الموازنة مع الاولويات الوطنية ولتحقيق اهداف المرحلة الثانية من رؤية التحديث الاقتصادي وخارطة تحديث القطاع العام ضمن الاطار متوسط المدى (2027-2029)، ستقوم دائرة الموازنة العامة بالبدء في إعداد مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2027، وبالتزامن مع إعداد مشروع نظام تشكيلات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية للسنة المالية 2027.

على جميع الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية القيام بتزويد دائرة الموازنة العامة بمشروعات موازناتها وجداول تشكيلاتها في موعد اقصاه منتصف شهر تموز من العام الحالي مع مراعاة ما يلي: -

1. الالتزام بالسقوف الأولية المحددة لإعداد مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2027 وعدم تجاوزها إلا إذا اقتضت المصلحة العامة خلاف ذلك مع ذكر المبررات المتعلقة بالمخصصات الاضافية المطلوبة، وبيان اسباب التغير في المخصصات الجارية والراسمالية لعام 2027 مقارنة بعام 2026، على أن يتم مراعاة التوجهات الحكومية والقرارات الهادفة الى ضبط الإنفاق العام وترشيده.

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء

2. تقديرات النفقات الجارية للسنوات (2027-2029) وفقاً لما يلي: -

- تقدير مخصصات تعويضات العاملين بما فيها كلف الوظائف الشاغرة والمحدثة، مع الاخذ بعين الاعتبار زيادة الرواتب في عام 2027.
- تقدير النفقات التشغيلية واقتصارها على النفقات الضرورية لضمان ديمومة العمل واعداد كشوفات تفصيلية للاحتياجات من المشتريات لكافة المواد من القرطاسية والأجهزة والمعدات والآلات والمركبات والأثاث والادوية والمستهلكات الطبية وأية لوازم أخرى.
- تقدير النفقات الجارية الاخرى بما فيها الاعانات والدعومات وغيرها وفقاً للاحتياجات الفعلية والضرورية.

3. تقديرات النفقات الرأسمالية للسنوات (2027-2029) وفقاً لما يلي: -

أ- المشاريع الرأسمالية المستمرة وقيد التنفيذ ذات الأولوية بما فيها المشاريع المتعلقة برؤية التحديث الاقتصادي وخارطة تحديث القطاع العام.

ب- إعداد كشف يتضمن المشاريع الرأسمالية الجديدة المقترحة وفقاً لبطاقة وصف المشروع المعتمدة لدى دائرة الموازنة العامة.

ج- تسجيل بيانات المشاريع الجديدة التي تزيد قيمتها عن (5) ملايين دينار في السجل الوطني للمشروعات الحكومية الإستثمارية وبالتنسيق مع وحدة إدارة الاستثمارات الحكومية في وزارة التخطيط والتعاون الدولي.

د- الأخذ بعين الإعتبار المشاريع الرأسمالية التي تؤدي الى تحقيق مستهدفات المؤشرات الواردة في اتفاقيات برامج دعم الموازنة العامة والموقعة مع الجهات المانحة، بالاضافة الى المشاريع الرأسمالية المتبقية والممولة من المنحة الخليجية.

هـ- الاخذ بعين الاعتبار المطالب الخدمية والتنموية التي تم طرحها خلال الزيارات الملكية لمحافظات المملكة وكذلك المشاريع التي التزمت بها الحكومة في جلسات مجلس الوزراء المنعقدة في المحافظات أو أثناء الجولات الحكومية على المحافظات، وادراجها في مشاريع موازنات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية.

و- تزويد دائرة الموازنة العامة بجداول تتضمن كافة المشاريع الرأسمالية موزعة حسب المحافظات.

4. قيام المجالس التنفيذية ومجالس المحافظات التقيد بالسقوف المحددة للمحافظات/ اللامركزية مع الاخذ بعين الاعتبار ما يلي:

أ. التأكيد على رصد المخصصات المالية اللازمة للمشاريع الرأسمالية قيد التنفيذ في المحافظات واستيعابها ضمن السقف المحدد لكل محافظة، وذلك لضمان الانتهاء من تنفيذ هذه المشاريع.

ب. تضمين السقف المحدد للمحافظات المشاريع الرأسمالية الجديدة والمشاريع المستمرة.

ج. التأكيد على استخدام السقف الرأسمالي المحدد للمحافظات لتمويل المشاريع الرأسمالية التنموية المتوائمة مع الخطط والاولويات الوطنية المرتبطة باحتياجات المواطنين، وعدم تضمين المشاريع اي نفقات ذات طبيعة جارية او استخدام موظفين.

د. قيام المجالس التنفيذية في المحافظات بالتنسيق مع الوزارات والدوائر الحكومية بخصوص احتياجاتها من المشاريع الرأسمالية، وذلك لتجنب الازدواجية في اختيار هذه المشاريع.

هـ. قيام المجالس التنفيذية في المحافظات بإعداد مشاريع موازنات المحافظات الرأسمالية حسب النماذج المعدة لهذه الغاية من دائرة الموازنة العامة وتزويد مجالس المحافظات بها في منتصف شهر تموز.

و. تزويد دائرة الموازنة العامة بمشاريع موازنات المحافظات المقرة في منتصف شهر آب.

5. تزويد دائرة الموازنة العامة بالمشاريع والانشطة الممولة "خارج الموازنة" من مصادر محلية وخارجية.
6. تقديرات الإيرادات للوحدات الحكومية للسنوات (2027-2029) بحيث تتضمن الإيرادات الذاتية والدعم الحكومي الجاري والرأسمالي والمنح الخارجية وأي ايرادات أخرى.
7. تقديرات موازنة التمويل في جانبي المصادر والاستخدامات للوحدات الحكومية للسنوات (2027-2029) بما في ذلك الفوائض المتوقع تحويلها للخزينة.
8. تحديد وترتيب أولويات كل وزارة ودائرة ووحدة حكومية ضمن الإطار متوسط المدى (2027-2029) والنتائج المستهدفة المتوقع تحقيقها في ضوء السقوف المحددة لكل وزارة ودائرة ووحدة حكومية.
9. التحقق من توافق الاولويات والاهداف الإستراتيجية والبرامج والمشاريع ومؤشرات قياس الاداء الواردة في الخطط الإستراتيجية لوزارتكم/ دائرتكم/ مؤسستكم مع مشاريع موازناتكم لتعزيز الربط بين التخطيط الإستراتيجي والموازنة العامة.

10. تحديد القيم المستهدفة لمؤشرات قياس الأداء التي يمكن تحقيقها ضمن السقوف المحددة للسنوات (2027-2029) وارفاق تقرير المتابعة والتقييم للشهور الستة الاولى لعام 2026.
11. تحديد الأولويات والقضايا والمجالات المتعلقة بالمرأة والطفل والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة والنتائج المتوقع تحقيقها للسنوات (2027-2029) وإبراز المشاريع والأنشطة التي تعنى بذلك ضمن برامج الموازنة.
12. تحديد المخرجات الرئيسية للبرامج للسنوات (2027-2029) والتحديات التي تواجه تنفيذها والإجراءات الهادفة إلى معالجتها لتحسين الخدمات المقدمة.
13. مراعاة الالتزامات الوطنية المتعلقة بالاقتصاد الاخضر والتغير المناخي بما فيها التدابير الهادفة الى التخفيف من الانبعاثات الكربونية والآثار البيئية والتكيف مع المناخ، وتضمين مشاريع موازناتكم المشاريع والانشطة المتعلقة بذلك.
14. الأخذ بعين الاعتبار الأنشطة والمشاريع والمتطلبات التي نصت عليها القوانين والأنظمة والخطط والاستراتيجيات الوطنية.
15. الاخذ بعين الاعتبار متطلبات التحول الرقمي واتمتة الخدمات الحكومية وتعزيز منظومة الامن السيبراني.
16. الأخذ بعين الاعتبار الأثر المالي المترتب على مسودات التشريعات المقترحة المتوقع اقرارها خلال العام الحالي أو العام القادم، وفقاً لنظام التقييم الجيد وتقييم الأثر للتشريعات والسياسات.
17. الالتزام بتعبئة كافة نماذج اعداد الموازنة المعتمدة من قبل دائرة الموازنة العامة الهادفة لتعزيز متطلبات منهجية الموازنة الموجهة بالنتائج.

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء

18. إعداد خلاصة لجدول تشكيلات الوظائف لعام 2027 بحيث تتضمن الوظائف الشاغرة والوظائف المحدثة والوظائف التي سيتم الغاؤها، لأخذ ذلك بعين الاعتبار عند إعداد مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2027، والاخذ بعين الاعتبار تعليمات التقييم والتحليل الكمي والموضوعي للوظائف في القطاع العام لسنة 2025 ومتطلبات ترميز الوظائف في القطاع العام.

واقبلوا فائق الاحترام

رئيس الـــــــــوزراء

الدكتور جعفر عبد حسان